خلال منتدى افتراضي ضمن مبادرة "شراكة - حديث الخبراء"

«غرفة الشارقة» و«الغرفة العربية النمساوية» يستشرفان الوضع الجديد في قطاعي التعليم والرعاية الصحية بالإمارات والنمسا

المشرخ : حرص الدولة على إقامة جسور التواصل وتبني الخطط الإيجابية المثمرة في علاقتها الثنائية والإقليمية والدولية

العويس : مساحة مهمة لاستعراض تجارب البلدين في قطاعي التعليم والرعاية الصحية لدعم أوجه التعاون وتنسيق الخبرات والتجارب

جانب من المنتدى الافتراضي لغرفة تجارة الشارقة والغرفة العربية النمساوية

«الشارقة» : نظمت غرفة تجارة وصناعة الشارقة بالتعاون مع الغرفة العربية النمساوية، مؤخرا منتدى افتراضيا بعنوان "التكيّف مع الوضع الطبيعي الجديد في قطاعي التعليم والرعاية الصحية في الإمارات والنمسا"، أولى سلسلة منتديات مبادرة الغرفة "شراكة – حديث الخبراء"، التي أطلقتها لمناقشة أحدث المستجدات والقضايا المحلية والعالمية بمختلف القطاعات الاقتصادية.

وحضر المنتدى سعادة إبراهيم سالم المشرخ سفير دولة الإمارات لدى جمهورية النمسا الاتحادية، وسعادة عبد الله سلطان العويس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة، والسيناتور الدكتور ريتشارد شينز رئيس غرفة التجارة العربية النمساوية ونائب رئيس الغرفة الاقتصادية الاتحادية النمساوية، وسعادة مضر الخوجة أمين عام غرفة التجارة العربية النمساوية، وفاطمة خليفة المقرب مدير إدارة العلاقات الدولية بغرفة تجارة وصناعة الشارقة، إلى جانب مشاركة نخبة من ممثلي الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة المعنية وممثلين عن مجتمع الأعمال من كلا البلدين.

إقامة جسور التواصل

وأكد سعادة إبراهيم سالم المشرخ، على عمق العلاقات الإماراتية مع جمهورية النمسا، موضحا حرص الدولة على إقامة جسور التواصل وتبني الخطط الإيجابية المثمرة في علاقتها الثنائية والإقليمية والدولية، مشيرا إلى مجالات التعاون القائمة بين البلدين في قطاعي التعليم والرعاية الصحية وسبل تعزيز التعاون الثنائي، لاسيما في مجال التعليم عن بُعد، في ظل تداعيات جائحة "كورونا" وانعكاساته على العملية التعليمية.

وسلّط سعادة السفير الضوء على جهود ومبادرات الدولة للارتقاء بمستوى التعليم، والإجراءات الاحترازية والجهود التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأمين استمرار العملية التعليمية خلال فترة تفشي الوباء، والتدابير الوقائية التي قامت بها الدولة للحد من تفشي المرض في المدارس والمؤسسات التعليمية.

روابط متينة

من جهته أكد سعادة عبد الله سلطان العويس أن هذا المنتدى يعد امتدادا للعلاقات القائمة بين الغرفة والعديد من الجهات الاقتصادية النمساوية، بما يعكس الروابط المتينة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية النمسا الاتحادية، مشيرا إلى أنه يشكل مساحة هامة لاستعراض تجارب البلدين في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، لتبادل المرئيات ووجهات النظر لدعم أوجه التعاون وتنسيق الخبرات والتجارب.

وأشار العويس إلى أن قطاع الرعاية الصحية في دولة الإمارات يعتبر من القطاعات ذات الأولوية ضمن رؤية القيادة الرشيدة وفي إطار خطة الدولة للخمسين عاما القادمة، وقد وفرت الإمارات السياسات والتشريعات الاقتصادية المحفزة لاستقطاب الاستثمارات في هذا القطاع، الأمر الذي إنعكس في قدرة الإمارات المتقدمة على احتواء الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، وحازت بذلك على المراتب الأولى عالميا وإقليميا في العديد من المؤشرات وفي تطبيق أرقى المواصفات العالمية من خلال عدد الفحوصات وتوفير التطعيمات لأكبر عدد من سكان الدولة، بل كانت أيضا فرصة لها لتعزيز الابتكار والبحث وتوظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتطوير المنشآت الصحية ورفع جاذبية الدولة أمام أنشطة السياحة العلاجية، وتعزيز مكانتها كوجهة للخبرات والعقول والمواهب.

احترافية عالية

ولفت العويس إلى نجاح دولة الإمارات في القطاع التعليمي خلال الجائحة عن طريق منظومة التعلم الرقمي، مشيرا إلى تعامل حكومة الإمارات مع الأزمة باحترافية عالية حيث لم يتوقف التعليم في الدولة وفق سيناريوهات متنوعة مدروسة، وبروتوكولات ممنهجة، باستخدام الحلول التعليمية التي اتجهت إليها الدولة في المدارس والجامعات في إجراء استباقي للحد من انتشار فيروس "كوفيد19-"، منوها إلى أن حكومة الإمارات بادرت إلى دعم ورعاية هذا التغير بوتيرة متسارعة لمواكبة التغييرات المتوقعة في مجال التعليم ما إنعكس إيجابا في استقطاب استثمارات نوعية في هذا القطاع، حيث من المتوقع أن يصل حجم سوق تقنيات التعليم في دولة الإمارات إلى 40 مليار دولار بحلول عام 2022، وذلك بحسب تقرير صادر عن مؤسسة دبي للمستقبل بعنوان "الحياة بعد كوفيد-19: مستقبل التعليم".

شريكا مثاليا

وأكد السيناتور الدكتور ريتشارد شينز أن دولة الإمارات عموما وإمارة الشارقة خصوصا تعتبر شريكا اقتصاديا مثاليا لمجتمع الأعمال النمساوي، ويمكن الاستفادة من هذه الشراكة في تعزيز أواصر العلاقات التجارية والاستثمارية، معربا عن شكره لغرفة الشارقة على تنظيم منتدى يجمع الجهات المهتمة بتطوير التعاون الثنائي في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، معتبرا أنه بمثابة منصة ملائمة للانطلاق نحو مستقبل واعد من الشراكات الاقتصادية وفتح آفاق مثمرة لمشاريع مستقبلية تحقق الأهداف التي تخدم مصالح البلدين الصديقين.

وأبدى شينز إعجابه بالتطور المذهل والتنمية الاقتصادية التي حققتها إمارة الشارقة على مختلف الصعد، فضلا عن التعامل المثالي مع جائحة كوفيد-19 داعيا إلى تفعيل التنسيق بما يخدم الخطط التنموية للجانبين، ومبديا رغبته لزيارة الشارقة للاطلاع عن كثب على واقع بيئة الأعمال واصفا إياها بالمتميزة والمبتكرة باعتبارها تتمتع بمقومات عالمية ومزايا تنافسية كبيرة.

جهود غرفة الشارقة

وقدمت فاطمة خليفة المقرب، عرضا سلطت فيه الضوء على جهود غرفة الشارقة ومبادراتها خلال الجائحة لدعم قطاعي التعليم والرعاية الصحية، منها التبرع بـ 120 جهاز حاسوب لدعم جهود استمرار التعلم عن بعد في عدد من المؤسسات التعليمية والتدريبية، فضلا عن تحويل مركز إكسبو الشارقة التابع للغرفة إلى مستشفى ميداني، إلى جانب تخصيص جزءا من المبنى لإعطاء اللقاح الخاص بكوفيد19-، بالإضافة تهيئة كافة خدمات الغرفة لصالح مجتمع الأعمال من خلال الموقع الإلكتروني والتطبيق الذكي حرصا على سلامتهم وضمان استمرارية أعمالهم.

حديث الخبراء

وشهد المنتدى تنظيم جلسة حديث الخبراء حول الرعاية الصحية تحت عنوان "صحة أفضل من أجل عمل أفضل"، شارك فيها الدكتور عبد العزيز سعيد بن بطي المهيري مدير عام هيئة الشارقة الصحية، وعالم الجينات الأستاذ الدكتور جوزيف بيننجر، وأدارها مضر الخوجة أمين عام غرفة التجارة العربية النمساوية، فيما تناولت الجلسة الثانية "الدروس المستفادة من الجائحة"، شارك فيها الأستاذ الدكتور عصام الدين عجمي عميد ضمان الجودة بجامعة الشارقة، والسيد ستان براكمان مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي والتميز في هيئة الشارقة للتعليم الخاص، وأدارتها مي سلطان بن هده تنفيذي علاقات دولية في غرفة الشارقة.وأشارت تقارير حديثة صادرة عن وزارة الاقتصاد أن الإمارات تحتل المركز الأول عالميا في عدد المنشآت الصحية المعتمدة ومنها المستشفيات التي يحوز أكثر من 85% منها على الاعتماد الدولي، كما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع الطبي في الدولة خلال الفترة 2016 – 2018 أكثر من 2.1 مليار درهم، ساهمت فيها استثمارات من عدد من الدول الرائدة عالميا في مجال الرعاية الصحية، من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا والهند وكوريا الجنوبية.

3 شركات ضمن المحفظة الأولى أنجزت الطرح العام بأكثر من 4 مرات من سعر جولة التمويل الخاص

«جي إف إتش» تغلق بنجاح ثاني محفظة للتكنولوجيا خلال أقل من عام

حماد يونس

أعلنت مجموعة "جي إف إتش" المالية إقفال عرضها للفرص التكنولوجية العالمية 2، الذي يشتمل على استثمارات في محفظة من الشركات عالية النمو، التي هي في مرحلة ما قبل الطرح العام الأولي، المتخصصة في تكنولوجيات الجيل القادم. توفر المحفظة تعرضاً للمجالات التكنولوجية المتنوعة التي تأتي في صدارة الثورة الرقمية العالمية، بما يوفر لها حصص أقلية في شركات مثل "أوتوميشن إنيوير"، "تانيام"، "ستوك إكس"، "رابيد"، "سكوبلي"، "كراكن"، "ليرا هلث" و"كلافيو" وغيرها من الشركات الأخرى. لقد استثمرت جي إف إتش في المحفظة بجانب شركائها الاستراتيجيين الذين من بينهم مدراء أصول من المعروفين والجدد الذين يركزون على المجالات التكنولوجية.

تزاول الشركات عملياتها في بعض من القطاعات التكنولوجية ذات النشاط المتواصل بدون انقطاع، والتي تستفيد من التوجهات الحديثة من حيث تبني التكنولوجيا الرقمية مثل التخزين السحابي، وبرامج المؤسسات، أمن الشبكات، التكنولوجيا المالية، الصحة العقلية، التجارة الإلكترونية وألعاب الموبايل. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الشركات تدعم بفرق الإدارة المتمرسة التي تحتل مواقع هامة في مجالاتهم المعنية ويعملون على نطاق واسع عبر مختلف المناطق الجغرافية. من المتوقع أن يحقق الاستثمار عائدات جذابة لجي إف إتش ومستثمريها.

كانت "جي إف إتش"، قبل هذا الاستثمار، قد أقفلت بنجاح أول عرض لمحفظة تضم شركات تكنولوجية في مرحلة ما قبل الطرح العام الأولي وذلك خلال الربع الأخير من عام 2020، حيث قامت ثلاث من شركات المحفظة وهي سنوفليك، يو آي باث ودورداش، بإجراء عمليات طرح عام أولي ناجحة في بورصة نيويورك، ويتم تداول أسهمها الآن بمعدل يتراوح ما بين 4x إلى 6x من أموال التمويل الخاص التي جمعتها الشركات في المراحل الأخيرة لها قبل الإدراج. وقد حققت المحفظة عائدات كبيرة فاقت التوقعات وبدأت إجراء توزيعات على المستثمرين. تعليقا على ذلك، قال السيد حماد يونس، رئيس الاستثمار في "جي إف إتش": "تمثل هذه المعاملة رابع عرض استثماري رئيسي في مجال التكنولوجيا، والثاني في الولايات المتحدة خلال أقل من عام، وهو من المجالات التي نواصل التركيز عليها والتوسع في محفظتنا بشكل استراتيجي. يوفر هذا الاستثمار فرصا متنوعة للاستفادة من الشركات عالية النمو التي هي في مراحلها الأخيرة ما قبل الطرح العام الأولي والتي لها تأثير اقتصادي كبير يجعلها في وضع فريد ومكانة تنافسية عالية. من المعروف أن التكنولوجيا أصبحت ترسم مستقبل المجتمع الإنساني وأحدثت تغييرات جذرية عبر القطاعات الاقتصادية والمؤسسات. وليس من المستغرب الآن أن تظل كونها واحدة من أفضل القطاعات أداءً ومرونة."

أضاف، "فيما نخرج من أزمة كوفيد19-، نستثمر بنشاط في مؤسسات سوف تستفيد من النمو الاقتصادي القوي والمدعمة بمقومات قوية طويلة الأجل. سوف تواصل جي إف إتش البناء على خبرتها العميقة في البرامج، التكنولوجيا المالية، التجارة الإلكترونية والرعاية الصحية في إطار سعيها لبناء منصة استثمارية للتكنولوجيا التحولية. نتوقع مواصلة الاستثمار في هذا القطاع فيما يسعى المستثمرون إلى الاستفادة من مزايا تبني التكنولوجيا طويلة الأجل ونعتقد أن جي إف إتش مؤهلة تماما لاستقطاب معاملات ذات إمكانات وفرص نمو عالية عبر العالم من خلال شبكتنا من الشركاء الاستراتيجيين."

طالب الجهات المعنية بوضع رؤية وطنية للنهوض بالقطاع وشركاته للتعافي

الجميعان : الكثير من شركات الشحن أغلقت بسبب «كورونا»

سالم الجميعان

شدد رئيس مجلس ادارة شركة "يونايتيد لوجستيكس" للنقل سالم خالد الجميعان، على أن قطاع النقل والشحن يعد ركيزة رئيسية لتحقيق الاستراتيجية الحكومية الخاصة بتطوير الأداء الاقتصادي، وضمان وصول الإمدادات من كافة دول العالم.

وأوضح الجميعان، في بيان صحافي، أن القطاع عانى وبشدة من تداعيات أزمة كورونا التي ضربت كافة الأسواق العالمية والإقليمية وانعكست سلباً على كافة الشركات العاملة داخل الاقتصاد المحلي.

الإغلاق والحظر

وأشار إلى أن قطاع النقل والشحن من أكثر الشركات التي عانت من تداعيات الإغلاق الكلي والحظر الجزئي وتكبدت خسائر فادحة دون مساندة حقيقية من الحكومة ، مستدركاً بالقول إن شركات الكثير من شركات الشحن أغلقت بسبب تداعيات جائحة كورونا. وقال الجميعان إن القطاع بحاجة إلى رؤية حكومية شاملة تعيده مرة أخرى إلى دائرة النمو والعمل على وضع قواعد شاملة تضبط إيقاع السوق وتحفز الشركات على العمل وفق آليات تضمن للشركات تعويض الخسائر التي لحقت بها منذ بداية 2020 وحتى الآن.

وبين الجميعان أن قطاع النقل والشحن ركيزة رئيسية في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 ، لما يحمله القطاع من فرص استثمارية واعدة تستقطب الكثير من الشركات المحلية والأجنبية على حد سواء ، بالإضافة إلى قدرته على خلق مزيد من الوظائف للعمالة الوطنية.

العمود الفقري

وقال الجميعان : يمثل قطاع النقل والشحن في الكويت أداة وصل هامة بين الكويت والعالم الخارجي في توفير المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والأدوية ، بالإضافة أنه يمثل عموداً فقرياً لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي الذي تعطيه الكويت أولوية كبيرة على المدى الطويل والذي يمثل قطاع النقل والشحن زاوية رئيسية في تنفيذه. وبين الجميعان أن الكويت دولة مستوردة الكويت دوله مستورده من الدرجه الأولى وتعتمد بشكل كامل على استيراد جميع مستلزمات الحياة في الكويت وذلك بالاعتماد على ميناء الشويخ كخط اساسي لأغلب استيراد الدولة. وقال إن الخط الأكبر للاستيراد هو الصين.

وأضاف أن الشحن تأثر من تداعيات أزمة كورونا وزادت أسعار الكونتينرات إلى أضعاف أسعارها قبل بداية الأزمة ، مضيفاً أن أسعار الكونتينرمن الصين قبل الأزمة بلغت 600 دولار وقفزت إلى 6000 دولار حاليا.

طفرة تنموية

وفيما يتعلق بالمشاريع التنموية القادرة على تحقيق طفرة نوعية في قطاع النقل والشحن والتي من بينها مشروعي مترو الأنفاق والسكك الحديدية والتي ستدفع الكويت باتجاه تحقيق طفرة نوعية في أداءها الاقتصادي والاجتماعي وتعزز الجانب الاقتصادي الذي يهدف إلى تأمين نظام نقل ذي سعة عالية، ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل في البلاد، واختصار الوقت لتلافي الازدحام المروري، الذي بدوره سيسهم في تحسين النمو السكاني والتطور العمراني للبلاد، ما سيشكل عائدا اقتصاديا كبيرا للبلاد، مشيرا إلى الجهود والتكاليف السابقة التي واكبت طرح هذا المشروع وأهمية استكمالها في المستقبل القريب.